سجن المطبق في العصر الوسيط

وردة العابد
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ
جامعة عبد الحميد مهري
– قسنطينة-

ملخص:

تعمد هذه الدراسة إلى التعريف ببناية من البنايات التي أقامها الإنسان منذ القدم والتي استخدمها كوسيلة من الوسائل الردعية للحد من حرية الكائن البشري حين يتعدّى حدود المعاملات والليّاقة، هذه المنشأة والوسيلة هي السجن، وأيّ سجن؟ إنه سجن المطبق.

Résumé:

Cette étude a été mise dans la définition et l'enracinement de l'architecture des batis construit par l'homme depuis les anciens temps et utilisés comme un moyen de dissuasion signifie de limiter la liberté de l'être humain lorsque les transactions dépassent les limites de remise en forme, cet établissement est la prison mais quelle prison ? c'est la prison « MOTBAQ »ferme.

مقدّمة:

امتازت الحضارات عبر التاريخ منذ القديم إلى الوقت الحاضر مروراً بالتاريخ الوسيط باعتبارها مظهراً من مظاهر التطور الإنساني، مهما كان ذلك التطور ودرجته، بمجموعة من المميزات والخصائص جعلت كل أمة من الأمم تتفرّد بمعارف وعلوم تجلّت مظاهرها في الحياة اليومية من منشآت عمرانية وإنتاجات فكرية وعلمية، والملاحظ من خلال التأمل والمسح التاريخي للأمبراطوريات القديمة، من حيث نشوئها وتطورها، أن استقرار الجانب السياسي وقدرة الحكام على السيطرة على الأوضاع الداخلية من جهة، وبسط العلاقات الخارجية وحسن استثمارها من جهة ثانية يعزّز من غزارة الانتاج العلمي والفكري والعمراني وحتى الاقتصادي.

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2016

وعند الحديث عن الاستقرار السياسي، والذي يكون دائماً محاطاً أو قائماً على منظومة من القوانين والقواعد، وسواء كانت هذه الأخيرة تشريعات سماوية أو وضعية لتحقيق المصلحة العامة للإنسان كفرد أو للمجموعة، وتأتي على رأس تلك المنظومة قواعد حفظ النظام العام.

فبالرغم من سماحة الشريعة الإسلامية ورغم خصوصية الرسالة المحمدية مقارنة مع الشرائع السماوية السابقة إلا أننا نجد أن الإسلام أوجب نظام العقاب من أجل ردع كل ظالم مهما كانت مكانته.

وقد كيّفت الشريعة الإسلامية العقوبة بحسب الجرم المرتكب، فهناك جرائم الحدود التي شرّع لها الله عز وجل عقوبات معيّنة تندرج تحتها عقوبة الزنا، القذف، الشرب، السرقة، الحرابة[1]، الردة والبغي وكذلك جرائم القصاص منها القتل، الرجم، القطع وجرائم التعزير؛ هذه الأخيرة التي أوجد لها مكاناً معيّناً لتطبيق العقوبة، ولا يكون ذلك إلا في السجن.

الإشكالية.

ويأتي ذكر السجون في المصادر السياسية من مشرقية إلى مغربية وحتى أندلسية في حبس وسجن المعارضيين السياسيين في نوع خاص من السجون يُدعى سجن المطبق، فهل لظهور هذا النوع من السجون علاقة بقوة وجبروت الحكام والخلفاء، أو له علاقة بالجرم المقترف، أم له علاقة بتخطيط وتنظيم العمران عرفته الحضارات السابقة سواء منها الحضارة الساسانية أو الحضارة البيزنطية؟

تعريف السجن في اللغة.

عرفت كلمة السجن عند العرب عدّة معان، وذلك بحسب استعمالها أو وقوعها في كلامهم، فقد استعملوها "بمعنى المحبس والسِّجن الحبس"[3]، والسِّجن "البيت الذي يُحبس فيه السجين"[4]، فجاءت كلمة السجن بمعنى المحبَس وهو المكان الذي خُصص للأفراد والجماعات أصحاب العقوبات المختلفة سواء كانت سياسية إجتماعية إقتصادية وحتى عقائدية.

لم يتوقّف معنى كلمة السجن على ما سبق ذكره بل نجد اشتقاقاً آخر بمعنى "السِّجِّين وهو الصلب الشديد من كل شيء"[5]، وهذا هو المعمول في بناء السجون خاصة في المدن والحواضر الكبرى للدول والإمبراطوريات والممالك عبر التاريخ، وسبب ذلك حتى لا يسهُل على السجناء فتقه وإن توفّرت عندهم المعدّات والوسائل من أجل الهروب.

كما ذُكرت كلمة السجن بلفظ "الساجون بمعنى الحديد الأنيت"[6] وهو الحديد الذي لا يُسهل صهره وهذا ما يؤكد أن بناء السجون كان يخضع إلى تخطيط محكم ودقيق، باستعمال وسائل البناء الشديدة الصلبة.

وقد أوضحت المصادر اللغوية سابقة الذكر عن المكان الحقيقي لبناء السجون الخاصة-كسجن المطبق- بحيث لم تكن إلا في "حَجَر الأرض السابعة"[7]، وكان يودع فيها أصحاب القضايا الخاصة وعلى رأس هؤلاء زعماء التمرّد السياسي أو الجماعة التي لا توافق الحكام والأمراء في قضايا تتعلّق بالسلطة أو بالفتوى، وكان الهدف من الزج بهم في هذا المكان الإذلال وشن حرب نفسية على السجناء، فكانوا لا يعرفون النهار من الليل ولا حتى عدد الأيام التي قضوها في السجن، ولا حتى الإستئناس بأصوات بعض الحيوانات والطيور.

تعريف السجن في الاصطلاح.

أما حقيقة السجن اصطلاحاً والمستمدّة من المصادر الفقهية ومصادر السياسة الشرعية فجاء تعريفه أن: "الحبس الشرعي ليس هو السجن في مكان ضيّق وإنما هو تعويق الشخص ومنعه من التصرّف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد أو كان بتوكيل نفس الخصم أو وكيل الخصم عليه، ولهذا سماه النبي صلى الله عليه وسلم أسيراً"[8].

يُظهر التعريف الاصطلاحي سماحة الشريعة الإسلامية في تطبيق العقوبات التي لم يشرَّع فيها أحكاماً وتركت لاجتهاد الخلفاء والفقهاء في كيفية المحافظة على القيّم الإنسانية حتى وإن أخطأوا في حق أنفسهم أو في حق الآخرين، ويظهر ذلك جلياً من خلال ذكر أن الحبس أو السجن لا يكون إلا في مكان

ضيّق مما يدل على أن السجناء والأسرى في الأمم الأخرى كانوا يُعاملون بطرق سيِّئة تنعدم فيها الرحمة والشفقة والإنسانية.

سجن المطبق في المشرق الإسلامي.

وكنتيجة لانتشار الإسلام في مناطق جغرافية عديدة امتدّت شرقاً حتى وصلت إلى حدود الصين وامتدت غرباً وصولاً إلى أراضي بلاد الغال وجنوب فرنسا، فإن المناطق المفتوحة كانت بها أقوام وأجناس وديانات مختلفة من وثنية إلى مجوسية إلى نصرانية؛ فقد اعتنق جلهم الدين الإسلامي وظلت الكثير من الأعراف والتقاليد والمفاهيم الخاطئة عالقة بعقولهم تتنافى مع قواعد الشريعة الإسلامية فكانت تظهر منهم وبينهم سلوكات وقضايا من حين إلى آخر تستوجب العقاب.

فقد قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه (13- 23هـ/640-650م) بشراء دار بمكة وجعلها سجناً يُحبس فيها رغم أن مركز الخلافة الإسلامية كان بالمدينة المنورة؛ وفي عهد علي بن أبي طالب رضي الله عنه (35-40هـ/655-659م) وبعد نقله لعاصمة الدولة إلى الكوفة فقد كان له سجن يدعى "نافعاً"[9]، وكان بناؤه من القصب وغير مستبعد أنه نفس السجن الذي يدعى مخيساً، وكانت المادة الأولية في بنائه من المدر[10]، وفي زمن الخلافة الأموية (40-132ه/ 660-749م) انتشرت السجون في الكثير من المناطق ويرجع السبب لكثرة المعارضين السياسيين والمناوئين للسلطة، وتشهد حوليات التاريخ السياسي بسرد العديد من السجناء السياسيين منهم عبد الله بن هاشم بن عتبة وحجر بن عدي وعبد الله بن خليفة الطائي ومختار الثقفي ومسلم بن عقيل، يحيى بن سعيد وعنبسة بن سعيد وغيرهم، فهؤلاء يمثلون المعارضة العلوية للسلطة الأموية، الذي كان مصيرهم السجن الدائم ثم يتبعه الصلب والقتل، فرغم قرابة زيد بن علي[11] من الرسول صلى الله عليه وسلم فقد تعرض للسجن والصلب والقتل.

أما نزلاء السجن من المعارضة السياسية الثانية والمتمثلة في الخوارج فلا يوجد لهم ذكر في المصادر السياسية إلا نادرا، فكان مصيرهم القتل مباشرة على اثر الصدام العسكري ما بين الأمويين والخوارج في كثير من الثورات. وفي زمن هشام بن عبد الملك (105-125ه/723-743م) ظهرت معارضة ثالثة تمثلت في الدعوة العباسية، وكان نزلاء السجن يدعون ويلقنون أسس ومبادئ الدولة العباسية إلى كثير من السجناء، وقد ساعد على انتشار دعوتهم في المحيط الخارجي، جماعة الموكلين بخدمة السجناء ويأتي في مقدمتهم أبو مسلم الخراساني الذي كان يسهر على خدمة زعمائه بتوفير سبل الراحة لهم في السجن، ثم بعد ذلك يغادر السجن فيحمل معه دعوة و أفكار بني العباس إلى العامة.

كما عرفت سجون بني أمية بعض سجناء نهب أموال الدولة، فكانت من صلاحيات الولاة قبض الأموال من الرعية وتصريفها بطريقتهم الخاصة، وذلك من أكبر الأمور التي وقع فيها بعض الولاة ألا وهو عدم إسقاط الجزية على المسلمين حديثي العهد، فكان منهم خالد القسري[12] "الذي كان في الإمارة خمسة عشر عاما عزله الخليفة هشام فقبض عليه، خلفه يوسف بن عمر وبقي خالد محبوسا ثمانية عشر شهرا مع أخيه وابنه وابن أخيه".

انحصرت قضايا ودواعي السجن في زمن الدولة الأموية في سجناء المعارضة السياسية من علويين وخوارج ودعاة بني العباس، وكذلك بعض ولاة الأقاليم لسوء سيرتهم مع الرعية، وحبهم لجمع المال من أجل المصلحة الخاصة للزيادة في الثراء وليس من أجل تحسين أو إثراء الجانب الاقتصادي.

تعددت أماكن السجن في كثير من المناطق، فمنها سجن المخيس بالعراق، والديماس وهو سجن كان للحجاج بواسط[14]، وكذلك سجن الخضراء بدمشق، حيث حبس فيه يوسف بن عمر ، وذُكر أن سجن الخضراء " كان يتألف من عدة بيوت لكل منها أبواب داخلية، وكان يسمح بإدخال الفرش والوسائد إليه"، وسجن حران[16]، وهي سجن دهلك[17] استعمله الخليفة عمر بن عبد العزيز عندما أرسل يزيد بن المهلب، وسجن دوار[18]باليمامة.

بعد هذا السرد لأماكن وأسماء السجون في العهد الراشدي والأموي، نلاحظ عدم ورود مصلح سجن المطبق في قضايا الإيداع في السجن، سواء كانت سياسية أو اقتصادية وحتى اجتماعية، وبالرغم من سجن الديماس له نفس مواصفات، إلا أنه لم يطلق عليه تسمية المطبق في هذه الفترة، بل نجد العديد من المصادر تنسب الديماس إلى الحجاج بن يوسف الثقفي وشهرته في الجبروت والطغيان.

وحين انتقال الخلافة الإسلامية من الأمويين إلى العباسيين وتغيير العاصمة من دمشق إلى الهاشمية ثم إلى بغداد بعد بنائها من طرف أبي جعفر المنصور (136-158هـ/753-774م)، فقد جعل بها سجناً عرف بسجن المطبق.

يرجع السبب المباشر في بناء هذا النوع من السجون إلى ما حدث في الهاشمية من طرف الرواندية[19] الذين تمكنوا من كسر سجن المدينة وتحرير زعمائهم، فدعت الحاجة إلى إنشاء هذا النوع من السجون.

وقام المهندسون والبناؤون بوضع تخطيط هندسي عمراني لمدينة بغداد، بحيث جُعل لها سوران "السور الداخل أعلى من الخارج" [20]، وتفيد دراسة حديثة عن وجود هذا "السجن ما بين السورين"[21].

والملاحظ أن استعمال لفظ سجن المطبق تزامن مع تأسيس مدينة بغداد وولاة العهد لأبي جعفر المنصور(136-158ه/753-774م) الذي أرسى أسس الدولة العباسية، حيث قام بتتبع كل من أعطى الولاء والبيعة لآل البيت وزج بهم في سجن المطبق منهم محمد بن عثمان بن محمد بن خالد بن الزبير، هذا الأخير كان ولاؤه لمحمد بن عبد الله، فقام أبو جعفر المنصور بقتله، وحبس ابنه عثمان بن محمد بن خالد في "سجن المطبق ولم يخرج إلا في زمن المهدي"[22].

وحالات هؤلاء كثيرة في التاريخ العباسي تحتاج إلى دراسة معمقة، فهنالك حالة أخرى سجنت في المطبق والمتمثلة في الوزير أبي عبد الله يعقوب بن داود[23] في أمر التستر على علوي حيث يصف حالة "حبست في المطبق واتخذ لي فيه بئر، فدليت فيها"[24]، ويزيد في وصف ما حدث له " وكان يأتيني في كل يوم ما أتقوت به فمكثت مدة لا أدري كم هي وذهب بصري"[25]، وكان في سجن المطبق محبوسا الحسن بن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

فالملاحظ أن سجن المطبق، نزلاؤه من المعارضين للحكم العباسي من آل البيت ومن وزراء وعمال للدولة العباسية، وهذا ما ظهر جليا من خلال سجن الوزير يعقوب بن داود.

ومما يؤكد أن سجناء المطبق كان معظمهم من المعارضين وهو العمل الذي قام به الخليفة المهدي (158-169ه/ 744-785م) إذ قام "بإطلاق من كان في سجن المنصور، إلا من كان قبله تباعة من دم أو قتل، ومن كان معروفا بالبغي في الأرض بالفساد أو كان لأحد قبله مظلمة أو حق، فأطلقوا"[26]، وبذلك حاول إخماد روح المعارضة.

كما حبس في المطبق زمن الخليفة المتوكل(232-) يحيى بن عمر بن حسين بن زيد بن علي بن أبي طالب[27]، ولم يكن المطبق السجن الوحيد ببغداد فكان بعض السجناء يودعون في "سجن باب الشأم"[28]، ورغم ما عرف عن المطبق من متانته وصلابته إلا أن نزلاءه – وكانوا من العلويين- قد فتقوه "ونُقِّب المطبق من داخله"[29]، وكان ذلك سنة 272ه/785م زمن الخليفة المعتمد (256- 279هـ/ 869-892م).

هذا حال المطبق في أعظم عاصمة عرفتها الدولة الإسلامية بغداد والتي شهدت أزهى عصور الخلافة العباسية (149-232هـ/766-846م) فقد ظهر التشدّد في حبس وسجن المعارضين للسلطة في مكان معين تنعدم فيه شروط الحياة، ما أكدته دراسات أجنبية بأنه سجن المعرضين السياسين[30]، فهل الوضع السائد في المشرق هو نفسه بالمغرب والأندلس؟

<u>سجن المطبق في الغرب الإسلامي(المغرب والأندلس):</u>

كان الوجود البيزنطي (534-647م) في المغرب هدفه استغلال خيرات المنطقة المتنوّعة "ولأجل ذلك أُقيمت بها مخازن للحبوب وتُحفظ فيها الثروات... وغالباً ما يختبئون فيها"[31]، ولهذا نجدهم أكثروا من نمط معيّن من العمارة "فقد أنشأوا ... الأسوار الحصينة خلف المدن وبنا الفلاحون بباديتهم الحصون المانعة وشيّدت حصون على خطوط الحدود والطرق"[32].

وبقدوم الفتح الإسلامي إلى المغرب كانت القلاع والحصون ملجأً للروم وحتى البربر والأفارقة وهذا ما تؤكّده المصادر حين وصول حملة عبد الله بن أبي السرح مدينة قرطاجنّة "فلجأوا إلى الحصون والمعاقل"[33].

ويُعرف هذا النوع من العمائر أن بداخله منشآت متعدّدة منها الأفران والإسطبلات والمساكن والمخازن وحتى المطامير، هذه الأخيرة عبارة عن "حفائر تحت الأرض تحفظ الحبوب والغلال... وهي في العراق سجون في سراديب عميقة ومظلمة"[34].

فهذا النوع نجده بكثرة في المغرب وذلك لغناها بالثروات الطبيعية الزراعية والحيوانية.

وعُرف كذلك عن الكاهنة بأنها كانت قوية وذات سلطة وجبروت جعلت الأعداء يحسبون لها ألف حساب، فمدينة غدامس[35] كان يوجد "بها دواميس وكهوف كانت سجوناً للملكة الكاهنة التي كانت بإفريقية، وهذه الكهوف من بناء الأوّلين"[36].

وضع الباحث الأثري عثمان بن عثمان بن اسماعيل تخطيطا هندسيا لقلعة بني حماد، حيث يبين تعدد استخدام أو ازدواجية استعمال بعض العمائر بما في ذلك المخزن[37] ، الذي يستغل في بعض الأحيان كسجن[38]، ويذكر الباحث الحسين بوالقطيب "أن السجون الكبرى بدأت في الظهور في عصر المرابطين"[39].

إن الدراسة التي قام بها حميد الحداد[40] ومصطفى نشاط[41]، يسردان أن نزلاء السجن من الطبقة السياسية من أمراء ووزراء وكتاب وعلماء ومتصوفة وثوار، سجنوا قي أماكن عديدة دون ذكر سجن المطبق، أما مصطلح المطبق فقد ذكر عندما سجن محمد بن أحمد بن محمد بن مرزوق عندما "قبض عليه بتلمسان أمراؤها... وأسكن في قرارة مطبق عميق القعر مقفل المسالك"[42].

وهنالك دعوة أن يضع الباحثون الأثريون ضمن برنامجهم التنقيب في المناطق التي تشير النصوص إلى وجود سجون بها[43]، ومنها يمكن دراسة الهيكل العام للسجن بالمغرب.

تتعدّد المفاهيم والمصطلحات لكن في نهاية الأمر تتفق في عملها وفائدتها والدور الذي تؤدّيه، فالمخازن والمطامير والسراديب والدواميس تشترك في إضاءة خافتة أو في ظلام دامس لانخفاض أسقف هذه الأخيرة ومغاليقها، ونفس المعنى ينطبق على سجن المطبق.

إن الطبيعة التضاريسية والمناخية لبلاد المغرب تُشابه أو تُماثل بلاد الأندلس وتشترك حتى في نوعية العمائر القائمة فيها من قصور وقلاع وأسوار.

فقد عرفت منطقة الأندلس أقواماً وأجناساً من رومان ووندال و قوط ثم المسلمين فبرزت حضارات الأمم السابقة في كثير من التنظيمات الإدارية والعسكرية، وبطبيعة المنطقة في أنها ثغر من ثغور المسلمين فقد كانت دائماً تخوض المعارك المستمرة وحتى الصراعات الداخلية ما بين القبائل اليمنية والقيسية وفي بعض الأحيان مع البربر، ومن جهة أخرى محاولة العباسيين الوصول إلى المنطقة، فكل هذه الظروف السياسية جعلت حكام الدولة الأموية بالأندلس يكونون يقظين باستمرار في جعل الوضع السياسي على أحسن ما يُرام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تأثّرت بلاد الأندلس منذ قيام الدولة الأموية بها (138-399هـ/755- 1008م) بتيارات حضارية شملت الفكر والمعمار ثم أبدعت بعد ذلك، فكان في الأول التأثير الشامي والمصري، ثم بعد ذلك ظهر التأثير الحجازي وفي الأخير التأثير العراقي البغدادي، وبين التأثيرات البغدادية العراقية سجن المطبق، والذي ظهر ذكره في المصادر الأندلسية قبل سنة 210هـ/ 825م، وكان ذلك عن طريق الرحلات العلمية والمبادلات التجارية القائمة ما بين المشرق والأندلس وكان المغرب معبرا، وبذلك فإن استفادة الأندلسيين كانت كبيرة جدا، حيث حصّلوا كل ما كان جديدا من العلوم النقلية والعلوم العقلية، وأبدعوا بعد تحصيلهم لعلوم المنطقتين.

كانت التأثيرات البغدادية العراقية واضحة، فبعد بناء مدينة بغداد والتي استغرق بناؤها من سنة 145ه إلى 149ه ظهرت عدة بنايات ومصطلحات عمرانية لم يكن لها ذكر عند العرب والمسلمين، ومن بينها سجن المطبق، جاء ذكره في المصادر الأندلسية قبل سنة 210م/825م، وهو الزمن الذي تولى فيه الأمير عبد الرحمن الثاني أو الأوسط (206-238ه/822-852م) الإمارة "وانتقلت الحضارة العراقية إلى الأندلس في عهده[44]، وكانت حالات الإيداع في سجن المطبق خاصة بأصحاب التنظيمات السياسة العليا في الدولة، فقد سجن الحاجب عبد الرحمن غانم الذي توفي في سجن المطبق[45]، وكان ذلك سنة (216ه/ 831م)، كما سجن بالمطبق الحاجب والوزير جعفر بن عثمان المصحفي سنة 367ه/978م وتوفي في المطبق سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة 372ه/982 م.

كما سجن هشام المؤيد (366-399ه/ 976-1008 م) بأمر من المهدي، "فحبس في مطبق المحابس"[46].

الملاحظ أن "سجن المطبق"[47]هو سجن اختُص به لفئة معينة من أهل الأندلس، وهم أصحاب الخطط الكبرى في المجال السياسي، من ولاة عهد أو وزراء أو كتاب.

لم يكن سجن المطبق المكان الوحيد لاستقبال السجناء، بل كانت سجون أخرى عُرفت بأسماء منها دار البنقية التي سجن بها الأمير عبد الله بن محمد (275-300ه/ 888-912 م) [48]، كما وجد حبس آخر وعرف بحبس الدويرة[49]، وحُبس القاسم بن عبد الله بن محمد ابن الأمير بسبب تحالفه مع ابن حفصون الثائر الشهير ببلاد الأندلس.

أما بالنسبة لقضايا الإيداع الأخرى فقد شملت قضايا الغش خاصة منها السّكة، فقد سجن سعيد بن جساس بعد اطلاع الأمير عبد الرحمن الناصر (300-350ه/912-961 م) "عن غشه في السكة"[50]، كما نجد سجن بعض العمال الذين استزادوا زيادات فاحشة"[51]، فحبس دار البنقية وحبس الدويرة حبسان كانا مخصصين لأبناء ولاة العهد أو من التنظيم الإداري والسياسي للدولة الأندلسية. في حين أن سجن المطبق كان نزلاؤه من أصحاب القضايا الخاصة ويأتي في مقدمتها كل من يعمل بمفرده من أجل الوصول إلى الحكم أو يساهم حتى بمساهمة بسيطة من خلال شِعره أو علمه بتقديم انتقادات للدولة الأموية بالأندلس، فكان مصيره دائما سجن المطبق، ولم تكن مدينة قرطبة الوحيدة التي يوجد بها سجن المطبق، وحتى مدينة الزهراء والتي أسسها الناصر (300-350ه/912-961 م) وأصبحت مقرا للخلافة بعد أن أعلنها حيث "نقل إليها بيت ماله وديوانه ومحبسه وخزائنه"[52].

وأشار الكثير من المؤرخين إلى وجود سجن مطبق الزهراء[53]، الذي تزامن وجوده مع قيام الخلافة الإسلامية (315ه/ 927 م) بالأندلس، لذا أصبح رمزا من رموز إعلان تنظيم سياسي جديد، فقد قام المنصور بن أبي عامر (366-392ه/972-1002م) ببناء مدينة الزاهرة وكان بها سجن مطبق الزاهرة[54].

خاتمة.

فالنتيجة التي نستخلصها من خلال هذا العرض أن سجن المطبق هو إشارة من إشارات قوة الْمُلك وجبروته وقدرة السلطة الحاكمة في التصدّي للأعداء مهما كان توجه هؤلاء العقدي أو ميلهم السياسي.

ولا يقتصر الأمر على أن سجن المطبق هو إشارة واضحة ودلالة قوية على قوة وجبروت السلطة الحاكمة، بل يعكس كذلك تأثير الحضارات السابقة في عملية البناء في العمارة الإسلامية بوجه خاص، فمثاله أن أبا جعفر المنصور حين بنائه مدينة بغداد قد أمر باختيار قوم من أهل الفضل والعدالة والعفة والأمانة والمعرفة بالهندسة زد على ذلك استغلال ما كان موجوداً فيها، فمكان بناء بغداد ما هو في الأصل إلا "قرية من قرى الفرس"[55] تحوي الكثير من البساتين والمخازن والمطامير والدياميس.

وقد استوحى أبو جعفر المنصور فكرة بناء سجن المطبق من خلال العمائر الزراعية سابقة الذكر- البساتين والمخازن والمطامير والدواميس - وكذا واقع السجون التي كانت قائمة ولا تؤدي دورها المنوط به، ومثاله كسر أنصار فرقة الروندية لسجن الكوفة وسهولة هروبهم منه.

وقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة أن الديمس ما هو إلا قبو أو دهليز أو مبنى مظلم تحت الأرض لا سيما تحت البازليك المسيحية، و"كان لبعض الملوك حبساً سمي ديمساً لظلمته"[56].

إن تصفح متون المصادر المشرقية والمغربية وكذا الأندلسية على حد سواء يقودنا إلى نتيجة حتمية أن هذا النوع من السجون لم يُعرف عند العرب وحتى بعد مجيء الرسالة المحمدية ولا حتى زمن الخلافة الراشدة والأموية، في حين يظهر جلياً في الدولة العباسية والتي تأثّرت بوفود الحضارات السابقة كروافد لها في مسيرتها التاريخية، والتي كان عمادها على العناصر الجديدة المسلمة غير العربية في تأسيس الدولة وتشييد العمائر الفنية المختلفة.

قائمة المصادر:

1. ابن بسام أبو الحسن الشنتريني: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1419هـ/ 1998م.

2. ابن الأبار، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي: الحلة السيراء، تحقيق: حسين مؤنس، دار المعارف القاهرة، ط2، 1985م.
3. ابن الفرضي، أبو الوليد عبد اللهبن محمد بن يوسف بن نصير: تاريخ علماء الأندلس، تحقيق: روحية عبد الرحمن السويفي، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1417هـ/1997م.
4. ابن بشكوال، أبو القاسم خلف الله بن عبد الملك: كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس، إعتنى به ووضع فهارسه: د. صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية بيروت، ط1 1423هـ/2003م.
5. ابن حيان القرطبي بن خلف: المقتبس في أنباء أهل الأندلس، نشره شالمتيا تحقيق: ف.كورنيطي، المعهد الإسباني العربي للثقافة، كلية الآداب الرباط، المغرب، 1979، القطعة الخامسة.
6. ابن الخطيب، أبو عبد الله محمد عبد الله بن سعيد بن أحمد السلماني: تاريخ إسبانيا الإسلامية، تحقيق: ليفي بروفنسال، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة مصر، ط1 1424هـ/2004م.
7. المراكشي عبد الواحد: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تقديم وتحقيق: محمد زينهم عزب، دار الفرجاني القاهرة، 1994م.
8. المقري، أحمد بن محمد: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر بييروت لبنان، ط1، 1419هـ/1998م.
9. البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد: المسالك والممالك، تحقيق: د. جمال طلبة، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1434هـ/ 2003م.
10. مؤلف مجهول: الإستبصار في عجائب الأمصار: تحقيق: سعد زغلول عبد الحميد، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد العراق، 1986م.
11. ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق: ليفي بروفينسال وآخر، دار الثقافة بيروت، 1929م.
12. الحميري محمد بن عبد المنعم: الروض المعطار في خبر الأقطار،تحقيق: د. إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة القاهرة، ط 2، 1980م.
13. الحموي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت: معجم البلدان، دار صادر بيروت، 1397هـ، 1977م.
14. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني: الكامل في التاريخ، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1407هـ/1987م.
15. ابن طباطبا، محمد بن علي المعروف بإبن الطقطقى: الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية، دار بيروت للطباعة والنشر بيروت لبنان، 1400هـ/1980م.
16. الطبري، محمد بن جرير: تاريخ الرسل والملوك، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة مصر، ط2، 1962م.
17. ابن سيدة علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، معهد المخطوطات لجامعة الدول العربية القاهرة، ط1، 1377هـ/1958م.
18. ابن سيدة: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط1، 1417ه/1996م.
19. ابن سعد بن منيع محمد الزهري: كتاب الطبقات الكبير، تحق د علي محمد عمر، الناشر مكتبة الخناجي القاهرة، د.ت.ط.

20. ابن تيمية تقي الدين أحمد الحراني: مجموع الفتاوي، إعتنى بها وخرج أحاديثها: عمر الجزار وأنور الباز، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1426هـ/2005م.
21. ابن القيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: فايق أحمد، إشراف: بكر بن عبيدالله بوزيد، دار علم الفوائد للنشر والتوزيع جدة السعودية.
22. الفراهيدي الخليل، أبو أحمد: كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، منشورات دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1424هـ/2003م.

قائمة المراجع:

1. اصطيفال اكسيل: تاريخ شمال إفريقيا، ترجمة: محمد التازي سعود، مطبوعات المملكة المغربية الرباط، المغرب.
2. الميلي مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر [د ت ط].
3. خالد محمد القاضي: سجناء وأسرى، دار الطلائع القاهرة مصر، 2006م.
4. عثمان بن عثمان إسماعيل: تاريخ العمارة الإسلامية والفنون التطبيقية بالمغرب الأقصى، عصر دولة الموحدين، سلسلة حضارة الغرب الإسلامي، مطبوعات المملكة المغربية الرباط، ط1، 1993م.
5. الفاسي، محمد عبد الله الكتاني الإدريسي الحسيني: نظام الحكومة النبوية المسمى: التراتيب الإدارية، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم بيروت لبنان.
6. نوار سامي محمد: الكامل في مصطلحات العمارة الإسلامية من بطون المعاجم اللغوية، دار الوفاء الإسكندرية مصر، ط1، 2003م.
7. السلطة والعنف في الغرب الإسلامي محاكاة للدراسة والنشر والتوزيع، سوريا دمشق ط 1، 2011.
8. واضح الصمد: السجون وآثارها في الآداب العربية من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأموي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ط1، 1415، 1995.

الموسوعات:

1. الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويت، ط2، 1404هـ/ 1983م، ج12،ج17.

المجلات:

1. أيمن محمد صالح حسونة: الديماس الكنسي في عمارة دير القديس هيلاريون، مجلة دراسات تراثية جامعة الجزائر، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط (الجزائر)، العدد 04، 2010م.
2. العموشي محمد: الحبس وأثره على تصرفات المحبوس في بعض مسائل الزواج والطلاق، مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الإنسانية، نابلس فلسطين، 2010م.
3. الحسين بوالقطيب: نظام العقوبات والسجن في المغرب الأوسط، مجلة فكر ونقد، العدد 23، 1999.
4. Mathieu Tillier, vivre en prison a l'époque abbasside, manuscrit d'auteur, publié dans « Journal of Economic and social History of the Orient » 2009.